

السياسة الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في الساحل الإفريقي:
الدوافع، الآليات والتحديات

The European policy to confront illegal immigration in the African
sahel: motivations, mechanisms and challenges

تاريخ النشر: 2021/07/15	تاريخ القبول: 2021/03/09	تاريخ الارسال: 2019/06/19
-------------------------	--------------------------	---------------------------

*ط.د. كاهنة شاطري

جامعة الجزائر3

kahinachatri@gmail.com

ملخص :

تعتبر الهجرة غير الشرعية من التحديات الأمنية الخطيرة في منطقة الساحل الإفريقي، لما لها من تأثيرات سلبية على دول المنشأ والعبور والمقصد معا، وقد أسهمت عدة عوامل على استعصاء هذه الظاهرة، وبما أنّ أوروبا الوجهة المفضلة للمهاجرين غير الشرعيين، أثار ذلك مخاوف كبيرة لدى الاتحاد الأوروبي واعتبارها تهديد حقيقي للأمن الأوروبي، بحيث تم إدراجه كرهان أساسي ضمن سياسته الأمنية الخارجية عبر مجموعة من المبادرات للحد من تفاقمها، وعليه تهدف هذه الورقة البحثية إلى تبيان كيفية تعامل الاتحاد الأوروبي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي؟

الكلمات المفتاحية: السياسة الأوروبية، الساحل الإفريقي، الهجرة غير الشرعية، الدوافع، الآليات، التحديات.

Abstract:

Illegal immigration is a serious security challenge in the Sahel region because of its negative effects on origin, transit and destination countries. Several factors have contributed to the exacerbation of this phenomenon. As Europe is the favorite

*المؤلف المرسل: كاهنة شاطري

destination for illegal immigrants, it is considered as a real threat to European security and has been included as a key issue within its external security policy through a range of initiatives to reduce its aggravation. The aim of this research paper, is to show how the EU has dealt with the phenomenon of illegal immigration in the Sahel region?

Key words: *The European policy, the African sahel, illegal immigration, motivations, mechanisms, challenges.*

مقدمة :

عرفت منطقة الساحل في الفترة التي تلت ما عرف بـ "الربيع العربي" وبالتحديد الثورة الليبية تحديات أمنية مستعصية، الإرهاب العابر للحدود، الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، هذه الأخيرة التي أصبحت كأحد التحديات في الفضاء الساحلي-المتوسطي، والتي كانت لها آثار سلبية على دول المنشأ ودول العبور ودول الاستقبال على حد السواء.

وباعتبار أنّ الاتحاد الأوروبي كطرف متضرر من هذه الظاهرة من جهة، وباحث عن تقوية دوره كلاعب دولي وإقليمي مستقل من جهة أخرى، عزز تواجدته في منطقة الساحل الإفريقي، استجابة للتنامي المتصاعد لهذا التحدي الأمني الذي زعزع استقرار المنطقة ودول الجوار الجغرافي، بالخصوص منذ عام 2015 (هذا لا يلغي وجودها في وقت سابق)، وفي إطار محاولة الاتحاد الأوروبي احتواءها، قام بتبني مقاربة خاصة به -كفاعل مدني وعسكري،- تدمج بين المبادرات الأمنية والتنموية، الأمر الذي يدفعنا لطرح التساؤل التالي:

إلى أي مدى استطاعت مقاربة الاتحاد الأوروبي مواجهة التأثيرات الأمنية الخطيرة لتنامي الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي؟

وسنحاول الإجابة خلال منهج تحليلي لمعالجة الإشكالية المطروحة وفقا للعناصر

التالية:

أولاً: التحديد الجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي.

ثانياً: الهجرة غير شرعية كعامل لا استقرار في الساحل وتهديد امني لأوروبا: المتوسط
خط اتصال.

ثالثا: مساعي الاتحاد الأوروبي للحد من الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي.

رابعا: التحديات المطروحة على الاتحاد الأوروبي لإدارة الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي.

أولا: التحديد الجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي

ايتيمولوجيا، أصل تسمية الساحل عربي، ويعني "منطقة التلال الرملية"، حيث لا توجد مساحات خضراء⁽¹⁾، أما تحديد المنطقة فيخضع لمعطيات جغرافية، وأخرى جيوسياسية.

أ- التحديد الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي:

يشير الساحل الإفريقي إلى المنطقة جنوب الصحراء، ويمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، ويغطي منطقة انتقال بين الصحراء (وهي أكبر صحراء في العالم حيث يستحيل ممارسة الزراعة فيها)، والسافانا "السهوب" (حيث تساقط الأمطار بكثرة، وثمة قدرة انسانية على تطوير الزراعة حتى لو بطريقة بدائية⁽²⁾).

ويشكل اليوم الشريط الساحلي-الصحراوي، حدود طبيعية بين المغرب العربي وإفريقيا الجنوبية³. وهو معبر تجاري تاريخي تقليدي بين منطقة غرب أفريقيا من جهة، والبحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى، ومن أسمائه المشهورة "بلاد السبية"، وهي بلاد يقطنها غالبية من الطوارق والعرب والسونراي والفلان، ويجوبها المسلحون طولاً وعرضاً من العرب والطوارق أساساً لتأمين القوافل وحراسة قطعان المواشي، بحثاً عن الكلاً دون حدود، أو دولة أو سلطة، أو نظام⁴.

يعتمد التحديد الجغرافي لهذه المنطقة على المعطى المناخي، فمن الناحية المناخية، تعرف منطقة الساحل بأنها المساحة التي تعرف نسبة هطول الأمطار بين 200-600 مم (في بعض الأحيان 150-500 مم)، يشمل هذا الشريط ست دول في إفريقيا القارية: موريتانيا والسنغال ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد، ويمس شمال نيجيريا وشمال الكاميرون، هذه المنطقة هي منطقة السافانا؛ السهوب العشبية المليئة بالأشجار في

الجزء الجنوبي، كلما اتجهنا شمالا، لا يتجاوز موسم الأمطار ثلاثة أشهر، وهطولها غير منتظم من سنة إلى أخرى، مساحات واسعة من التربة غير الخصبة والهشة⁵

ب- التحديد الجيوسياسي لمنطقة الساحل الافريقي

يتميز تحديد "الساحل الافريقي" بـ "عدم اليقين الجيوسياسي geopolitical uncertainty"⁽⁶⁾، ليتوسع ويشمل قوس الأزمات الممتد من السودان إلى موريتانيا مروراً بالتشاد والنيجر ومالي وما وراء حدود الجزائر الجنوبية، وصولاً إلى المغرب والمحيط الأطلسي، ويعتبر هذا التعريف الأقرب إلى الواقع الدولي لأنه يشير إلى مصادر اللأمن الواضحة أو الكامنة الكفيلة بزعزعة هذه المنطقة الإستراتيجية من خارطة العالم، على اثر إمكانات العدوى وانتقال النزاعات إلى دول مجاورة بفعل طبيعة الحدود بين هذه الدول، والتي لها علاقة بالمميزات الجيوبولتيكية وكذا عمل الدول الاستعمارية في تقسيم المنطقة، بكيفية غير منطقية⁷

أما الساحل الجيوسياسي الأصغر، فيشير إلى بلدان الساحل الخمسة الأعضاء في الساحل وهي موريتانيا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد، تم إنشاء مجموعة الساحل الخمسة (G5 sahel) في 2014/02/16 بنواكشوط (موريطانيا)، وتم توقيع الاتفاقية في 2014 /12/19، ومقرها في موريتانيا، يهدف تعزيز التعاون تحسين الأوضاع المعيشية والأمنية والتنمية في الفضاء الذي يضم الدول الأعضاء.⁽⁸⁾

وعليه، لا يوجد تحديد جغرافي جامع لمنطقة الساحل، وهذا ربما راجع لشساعة المنطقة الصحراوية، والأبعاد الجيو-اقتصادية المتحركة في تحديد الدول الساحلية، بالإضافة إلى الطبيعة المعقدة للمنطقة وانتقال التهديدات الأمنية، كلها خصائص جعلت منه فضاء جيوبولتيكيا لا يمكن الاستغناء عنه، ويثير اهتمام الفواعل الدولية، فهو نقطة عبور استراتيجية للمشاريع المختلفة المتعلقة بالغاز والنفط.

ثانيا: الهجرة غير شرعية كعامل لاستقرار في الساحل وتهديد امني لأوروبا: المتوسط خط اتصال

كما نعلم الهجرة غير الشرعية هي الطريقة التي يسلكها بعض الأشخاص للسفر من بلد لآخر بشكل غير قانوني أي دون أي التزام بقوانين أو أعراف البلد الذي يريد المهاجر دخولها كتأشيرة الدخول، وذلك راجع لعدة أسباب قد تكون قهرية، وما يميزها هو وجود بيئتين الأولى طاردة والثانية جاذبة، وتعتبر منطقة الساحل الإفريقي بيئة طاردة بامتياز نحو الضفة الشمالية للمتوسط وعلى وجه التحديد أوروبا، ووجدت الهجرة غير الشرعية في هذه المنطقة محور استراتيجي مهم لنشاط القائمين على تنظيمها.

أ- تطور الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي

لقد ساهمت عدة عوامل لتنامي هذه الظاهرة، نلخصها في ثلاث عوامل أساسية،

وهي:

- العامل التاريخي: يشكل الفضاء الساحلي-الصحراوي مضلع حقيقي للأزمات، عززه تاريخ طويل من الانكسارات، والتي تستمر آثارها في الظهور بواسطة ظواهر أكثر حداثة، هذا الترابط بين الأزمات هو جوهر مشكلة الساحل الإفريقي، وتكمن جذور العديد من النزاعات في الخط الفاصل بين إفريقيا البيضاء والسوداء، والتي نشأت لأول مرة عن طريق تجارة الرقيق، وبعد الاستقلال عن الاستعمار أصبحت الدول والشعوب الإفريقية محملة بالنزاعات التاريخية الثقيلة، وخاصة الانثنيات ضحايا تجارة الرقيق، ضف إلى ذلك، أنّ بنيتها الداخلية تتميز بكسر بين الشمال والجنوب (انشقاق عنصري)، وهذا ما عزز التمردات في المنطقة وعلى رأسها مالي، مثلما عمل الاستعمار على تفعيل التنافس بين المجموعات العرقية المختلفة، ما أدى إلى غرق الساحل في الحروب الأهلية أو ما يسمى بالصراعات الداخلية، فالأحداث التي تعرفها المنطقة هي النتيجة المباشرة لعدم القدرة على الاندماج مع دول ما بعد الاستعمار.⁹

- العامل السياسي والأمني: إضافة إلى هذه العوامل التاريخية، برزت عوامل جديدة مزعزة للاستقرار، وهي: الفشل السياسي والاقتصادي لدول الساحل؛ فهي غير قادر على تحمل سمات السيادة على كامل أراضيها؛ ما عزز تنامي العديد من المشكلات؛

الجماعات الدينية المتطرفة، الجفاف والمجاعات، الفقر، وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وعدم وجود آفاق لعدد كبير من الشباب العاطلين عن العمل، النمو السكاني القوي، ظهور الاتجار بجميع أنواعه، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات من أمريكا اللاتينية، انتشار الأسلحة الصغيرة التي تغذي النزاعات، والإرهاب الذي تجسده القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والتنافس والتوترات بين دول الساحل، وتدخل القوى الخارجية للاستفادة من عوامل التوتر لتحسين السيطرة على الثروة الثابتة والمحتملة (النفط، الغاز، اليورانيوم، الحديد، الذهب، النحاس القصدير، البوكسيت، الفوسفات، التراب النادر إلخ).

- الآثار الناجمة "الثورات العربية" والحرب في ليبيا: التي كان لها آثار مزعزعة للاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة بعد تدخل الناتو، مما أدى إلى إيقاظ تمرد الطوارق في مالي 2012 ضد الحاميات العسكرية لشمال مالي، ووسط هذا الفراغ الاستراتيجي، تنامت العديد من الأنشطة غير القانونية منها الهجرة غير الشرعية.
- بالإضافة إلى العولمة والثورة التكنولوجية، التي جعلت من العالم أشبه بقرية كونية واحدة، وإعطاء البعد العابر للحدود لمختلف التنظيمات الإرهابية في المنطقة، بالإضافة إلى جماعات الجريمة المنظمة.
- وما زاد وسيزيد من حركات الهجرة غير الشرعية هو تغير المناخ، الجفاف، وعدم كفاية الاستجابات الحكومية والمجتمعية لمواجهتها.

والصورة الحديثة التي واكبت موجات الهجرة الغير شرعية هو أخذها للعنصر النسوي، ما زاد من مستوى التعقيدات والتهديدات الأمنية لتلك الظاهرة، ونقص هذا نشاط الشبكات الإجرامية الوطنية والعبر-وطنية من خلال شبكات الدعارة وتهريب المهاجرين السريين، فالصورة أخذت أبعادا وتهديدات أمنية لا يمكن التوقف عندها، حيث تقوم العائلات الإفريقية باستثمار لتأمين رحلات بناتهن عبر الصحراء الكبرى وصولا إلى منطقة الساحل الإفريقي، ومن بعدها إلى منطقة المغرب العربي شمالا فأوروبا. هذا دون إغفال الممارسات التي يلجأ إليها المهاجرون السريون من قبيل تزوير العملة والوثائق الرسمية، خاصة عند بقائهم فوق أراضي دول العبور، إضافة إلى تبني أسلوب الجريمة المنظمة وشبكات دعارة ومخدرات وأقراص مهلوسة ومتاجرة غير مشروعة.¹⁰

كلها عوامل أدت إلى تعقّد مشكلة الهجرة السرية أكثر فأكثر، حيث أنّ أعدادا غير محدودة من المهاجرين السريين الأفارقة اتبعوا المغاربة الذين يعبرون المتوسط للوصول للضفة الجنوبية للقارة الأوروبية، عبر قوارب الصيادين، ومنذ 2006، عرف محور السنغال- موريطانيا- المغرب انتعاشا بفضل الطريق عبر الصحراوي طنجة-نواذيب ونواكشوط-دكار، وبفعل طريق الأمل الرابط بين مالي-نواكشوط، هذه الشبكة من الطرق رابطة بين موريطانيا وخليج غينيا ومالي ومضيق جبل طارق عبر طنجة، إلا أنّ المرور عبر ليبيا هو الطريق المفضل بعد سقوط القذافي، حيث يقدر عدد المهاجرين بعشرات الآلاف، ويلقى عدد كبير منهم حتفه في عرض البحر الأبيض المتوسط قبل بلوغهم السواحل الأوروبية.¹¹

إذ يمثل طريق وسط البحر المتوسط الخيار الرئيسي للمهاجرين الذين يمرون عبر الساحل وشمال إفريقيا، فالساحل والبحر الأبيض المتوسط والمغرب العربي عبارة عن مصفوفة قائمة على قوى ومنطقتات مشتركة؛ بحيث يرتبط أمن أحدهم ارتباطاً وثيقاً بأمن الآخرين والعكس صحيح، وهكذا يعاني البحر الأبيض المتوسط -خاصة أوروبا الغربية- الآن من إشكالية حقيقية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمعضلة أمنية حقيقية في الساحل الأفريقي، بسبب الفراغ الأمني الذي تعاني منه، والذي ضخمه حالة انعدام الأمن الليبية، وتفاقم التوترات القبلية والدينية وسط التنافس الإقليمي والتدخل الأجنبي، الأمر الذي يشكل خطراً على مستقبل الأمن والاستقرار في هذه المناطق على المدى القريب والطويل.¹²

ب- تأثيراتها على دول الاتحاد الأوروبي

عموماً، تعبّر الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي عن تطور أساسي في حركة السكان من إفريقيا إلى أوروبا، وتنتج أزمات معقدة، خاصة وأنّ الأطر السياسية والقانونية الحالية لإدارة الهجرة مورثة إلى حد كبير من الحرب العالمية الثانية، ويحتل المهاجرون من غرب إفريقيا نسبة متزايدة من تدفقات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي على الرغم من ظروف الهجرة غير المنظمة الصعبة، حيث يمثلون 59٪ من إجمالي الوافدين إلى إيطاليا، الدول الرئيسية هي نيجيريا بـ 37551 مهاجر، وغينيا مع 13342 مهاجرًا، وساحل العاج 12396 مهاجرًا، وغامبيا 11929 مهاجرًا، السنغال 10327 مهاجرًا ومالي 10010

مهاجر، ومثلت بوركينا فاسو والكاميرون وغانا وغينيا بيساو وليبيا وموريتانيا والنيجر وتشاد بـ 1257 مهاجرًا، من ناحية أخرى، فإن زيادة عدد المهاجرين المعرضين للخطر يدعو للقلق.¹³

على مستوى الداخل الأوروبي، هنالك مشاعر سلبية متزايدة تجاه المهاجرين بشكل عام والمهاجرين غير الشرعيين بصفة خاصة، حيث مثلت قضية مناهضة الهجرة المكون الرئيسي في الخطاب السياسي لليمين المتطرف، وقد أكدت العديد من الدراسات أن النظرة إلى المهاجرين في كثير من المجتمعات الأوروبية سلبية، وضرورة وقف أي هجرة إضافية في بلدهم ولاسيما من البلدان الإسلامية¹⁴. ويرجع هذه القلق لأحداث 11 سبتمبر 2001، وما تلاها من عمليات إرهابية (الاسلاموفوبيا)، بالإضافة إلى الضغوطات التي يشكونها على المالية العامة، واقتصاد السوق

يشكل استمرار التصورات السلبية تجاه الهجرة، تحدي رئيسي أمام جهود الحكومات الرامية إلى تعزيز الاندماج، ومع ذلك فإن النقص المتوقع في العمالة والمهارات في الأجلين القصير والمتوسط، سي طرح تحديات أمام آفاق العمل والنمو الاقتصادي للاتحاد الأوروبي، فعلى سبيل المثال، تقدر التوقعات السكانية نقص أكثر من 41 مليون شخص في عرض اليد العاملة في الاتحاد الأوروبي بين عامي 2023 و2060. وفي سياق شيخوخة السكان الأوروبيين؛ يمكن أن يسهم المهاجرون إسهاماً اقتصادياً هاماً إذا أدمجوا جيداً في الوقت المناسب بدءاً بالإدماج المبكر في التعليم ثم في سوق العمل.¹⁵

ويتواصل الجدال الرسمي داخل أوروبا بين مؤيد ومعارض لسيل الهجرة دون الاتفاق على طريق موحد للاتحاد الأوروبي لحل هذه المعضلة، إلا أن أوروبا الموحدة والمشتتة تجاه هذه القضية لن تستطيع النأي بنفسها عن حقيقة أن المهاجرون قد أصبحوا بالفعل جزءاً من الداخل، وليس أمام المجتمع الأوروبي بكل أطيافه سوى التعامل مع الأمر الواقع بجميع أبعاده للمحافظة على أوروبا موحدة مستقلة وتعيش في سلام، أو التخلي عن حلم الوحدة الأوروبية بالكامل، إن لم تُتخذ خطوات فورية وملموسة على الأرض الواقع¹⁶.

وهذا ما دفع الاتحاد الأوروبي لتبني سياسات عديدة، وموجهة لعدة مناطق جغرافية، منها منطقة الساحل الإفريقي، الذي عرف تنامي هذه الظاهرة بعد الحرب في ليبيا.

ثالثاً: مساعي الاتحاد الأوروبي للحد من الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي

احتلت مكافحة الهجرة غير الشرعية القادمة من القارة الأفريقية أولوية في السياسة الأوروبية، وذلك بموجب إلغاء الحدود الداخلية في للاتحاد الأوروبي، وسعيه لتعزيز العلاقات مع بلدان المنشأ والعبور باعتبارها ضرورية لإدارة تدفقات الهجرة نحو القارة الأوروبية، وقد تم النظر في نهج شامل للهجرة والتنقل على المستوى الأوروبي، وبموجب ذلك، يمثل دخول اتفاق شنغن حيز التنفيذ في عام 1995 إطار لظهور مجال جديد للتجارة الحرة والحركة، في المقابل إلغاء الحدود الداخلية يتطلب حدوداً خارجية أقوى، ومنذ ذلك الوقت، أصبحت سياسة الهجرة قضية أمنية للاتحاد الأوروبي، وكان بعدها الخارجي شرطاً مسبقاً للتطبيق الفعال للسياسة الداخلية، وهكذا، فإن معاهدة أمستردام 1999 أنشأت مجالاً للحرية والأمن والعدالة (ELIS)، وبالتالي وسعت سياسات التأشيرة واللجوء والهجرة على المستوى الأوروبي⁽¹⁷⁾. مع التأكيد على الحاجة إلى تطوير سياسة مشتركة للاتحاد الأوروبي بشأن قضايا متميزة ولكنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً باللجوء والهجرة، وتم إنشاء مجموعة رفيعة المستوى بشأن "اللجوء والهجرة"، تتمثل مهمتها في تحديد نهج مشترك ومتكامل لدراسة الوضع في بلدان المنشأ الرئيسية والعبور، وبعد 3 سنوات أي عام 2002، منح المجلس الأوروبي في إشبيلية أولوية لدمج سياسة الهجرة في علاقات الاتحاد مع الدول النامية، ويتعلق الأمر بتطوير شراكة مع هذه الدول بروح من المسؤولية المشتركة وفقاً لشروط برنامج لاهاي، وهي الخطوة الثانية في تنفيذ AFSJ¹⁸.

وفي عام 2003، تم إطلاق سياسة الجوار الأوروبية لمواجهة التحديات الأمنية التي تواجهه والقادمة من الجوار الأوروبي الشرقي والجنوبي، هذا الأخير الذي أصبح مجالاً رئيسياً للمشروع الأوروبي، وتعكس هذه المقاربة الأوروبية مدى قدرة الاتحاد على إقامة منطقة سلام وازدهار خارج حدود، ورؤيته لنظام دولي قائم على القانون وعدم استخدام القوة لمواجهة تلك التحديات الآتية من الجنوب وعلى رأسها حركة الهجرة غير الشرعية،

وهكذا بدا أن الشروط قد استوفيت على المستوى العالمي لتكريس وتنفيذ هذه الإستراتيجية لتأسيس "دائرة الأصدقاء".

وعليه، ولوقت طويل، كانت اتفاقيات برشلونة (1995)، وسياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط (2008)، تتمحور في نفس السياق؛ أوروبا قوية ومفتوحة، والنظرة إلى جنوب البحر الأبيض المتوسط على أساس سياسات مشروطة من أعلى إلى أسفل، نموذج الوسط/المحيط، الأمر الذي تغير منذ "الربيع العربي"، إذ أصبح الجنوب مجالا محوريًا بين أوروبا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وإعادة التفكير في سياسة الجوار الأوروبية (ENP)، باختصار، سيتعين على السياسات الأوروبية تجاه الجنوب أن توسع جغرافيا من سياسة البحر المتوسط نحو أقاليم أخرى، أبرزها الساحل وأفريقيا.¹⁹

ففي إطار السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة، أسهمت البعثات الأوروبية في الساحل الأفريقي، بما في ذلك التواجد الدائم لبعثة "أوكاب ساحل النيجر EUCAP Sahel-Niger"، والتي تم انشائها في 2012 مقرها أغاديز، بالإضافة إلى "أوكاب مالي Mali EUCAP"، التي تم إطلاقها عام 2015 مقرها نيامي، من خلال الأنشطة التدريبية والاستشارية، في تحسين مراقبة الحدود في مالي، وهو جزء من إضفاء الطابع الإقليمي على مهام السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي في المنطقة.

ولأنّ الاتحاد الأوروبي أدرك منذ فترة طويلة الترابط بين الهجرة والتنمية، أدرج مسألة إدارة الهجرة في سياسته الإنمائية لسنوات عديدة، وفي عام 2015، وبعد اعتماد الأجندة الأوروبية للهجرة وفقدان مئات الأرواح البشرية خلال تحطم سفينة "لامبيدوزا Lampedusa" تم تأسيس وجود دائم للاتحاد الأوروبي في البحر من خلال عمليات "تريتون Triton" ثم "صوفيا Sophia" في عام 2016، مما ساعد على إنقاذ أكثر من 200000 مهاجر، ومنذ نوفمبر 2015، دخل الاتحاد الأوروبي في تعاون مكثف مع شركائه الأفارقة.²⁰

هذا ما جسده في "قمة فاليتا Sommet de La Valette" حول الهجرة في 11-12/11/2015 بمالطا، بين رؤساء دول وحكومات أوروبية وأفريقية، لتعزيز التعاون ومواجهة تحديات الهجرة، وكذلك لاستغلال الفرص التي توفرها، وتم فيها التأكيد على أنّ

إدارة الهجرة مسؤولية مشتركة لبلدان المنشأ والعبور والمقصد، وضرورة عمل الاتحاد الأوروبي وأفريقيا بروح من الشراكة من أجل إيجاد حلول مشتركة للتحديات ذات الاهتمام المشترك، فتم اعتماد إعلاناً سياسياً وخطة عمل من أجل، تحقيق أهداف أساسية وهي:²¹

- معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية والتهجير القسري للسكان.
- تكثيف التعاون في مجال الهجرة القانونية والتنقل.
- تعزيز حماية المهاجرين وطالبي اللجوء.
- منع ومكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.
- التعاون بشكل أوثق لتحسين التعاون في مجال العودة وإعادة القبول وإعادة الإدماج.

وتحظى أهداف هذه القمة بدعم المنظمة الدولية للهجرة، من خلال الطبعة الثانية من تقريرها السنوي عن التعاون مع الاتحاد الأوروبي، والمعنون: "تعاون المنظمة الدولية للهجرة-الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة والتنقل: معالجة أولويات قمة فاليتا معاً IOM-EU Cooperation on Migration and Mobility: Addressing the Valletta Summit Priorities Together"، الذي يفحص شراكة المنظمة الدولية للهجرة والاتحاد الأوروبي في عامي 2015 و 2016، عبر الجهود المشتركة لتنفيذ جنباً إلى جنب الأهداف الخمسة ذات الأولوية المتفق عليها في قمة فاليتا.²²

وبما أنّ تجسيد أهداف قمة فاليت على أرض الواقع، يحتاج إلى أساس تمويلي، تم وضع "الصندوق الائتماني للاتحاد الأوروبي للطوارئ من أجل أفريقيا EU Emergency Trust Fund for Africa"، الذي تم إطلاقه من قبل الشركاء الأوروبيين والأفارقة في قمة فاليتا حول الهجرة بتاريخ 2015/11/12، لتقديم استجابة متكاملة ومنسقة للأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والهجرة غير الشرعية والهجرة القسرية، وتحقيق نتائج ملموسة بطريقة سريعة وفعالة، كما يوفر حافزاً جديداً لتعاون الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة، من خلال إنشاء منصة لتعزيز المشاركة السياسية والحوار مع الدول الشريكة في إفريقيا، وتوفير الموارد لفهم الدوافع وديناميات الهجرة لمواجهتها.²³ وأنشئ لفترة أولية مدتها 5

سنوات، على الرغم من عدم وجود قاعدة محددة في هذا المجال، فإن البرامج لها فترة تنفيذ تتراوح من 24 إلى 48 شهرًا.²⁴

يضم مجلسين إداريين: المجلس الاستراتيجي واللجنة العملية (التنفيذية)، يحدد المجلس الإستراتيجي الإستراتيجية العامة، ويجتمع مرة واحدة على الأقل كل عام، أما اللجنة العملية تعتمد الإجراءات التي يتعين تنفيذها على أرض الواقع، ويرأس كلا الجهازين المفوضية الأوروبية، وتتألف من ممثلين عن خدمة العمل الخارجي الأوروبي (EEAS)، والممولين من الاتحاد الأوروبي ومن خارج الاتحاد الأوروبي، وممثلون عن البلدان الأفريقية الشريكة المعنية والمنظمات الإقليمية (بصفة مراقب)، المدعويين للمشاركة بنشاط على المستويين، وتغطي مساهماته ثلاث مناطق جغرافية أساسية، وهي: القرن الإفريقي، شمال إفريقيا، الساحل وبحيرة التشارد²⁵. وفيما يلي جدول يبين أهم المشاريع التي ينفذها هذا الصندوق في منطقة الساحل الإفريقي.

جدول يبين بعض المشاريع التي ينفذها الصندوق الإئتماني للطوارئ للحد من الهجرة غير الشرعية وفقا لمقاربة أمن/تنمية التي يتبناها الاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل الإفريقي

اسم المشروع	البلد	الغلاف المالي بالأورو	الهدف
مشروع PAFAM	مالي	13500000	يهدف إلى تحسين الفرص الاقتصادية وفرص العمل بين الشباب، سيتمكن هذا الإجراء أكثر من 5500 شخص من الاستفادة من العمل.
مشروع لدعم الاندماج الاجتماعي والمهني للشباب التشاديين	التشاد	10300000	تحسين المهارات المهنية للشباب التشاديين لزيادة تكاملهم الاقتصادي.
فريق التحقيق المشترك Equipe Conjointe d'Investigation	(النيجر)	6000000	يهدف إلى تعزيز قدرة الشرطة الوطنية النيجيرية لإدارة الحدود، وهو مؤلف من ضباط شرطة نيجيريين وأوروبيين، ويسمح بنقل الاختصاص إلى السلطات النيجيرية.

يوفر هذا الإجراء الإقليمي دورًا مزدوجًا ذو طبيعة وقائية النشر العملياتي لإغلاق المنطقة عمليات إغلاق الحدود، وكذلك رد الفعل من خلال دعم الوحدات الإقليمية الأخرى، ومن المتوقع أن يتم تدريب 600 عضو من المؤسسات الحكومية وقوات الأمن الداخلي.	4160000	موريطانيا، بوركينافاسو، مالي السنغال تشاد النيجر	مجموعات العمل السريع - المراقبة والتدخل : GARSI Groupes d'Action Rapide – Surveillance et Intervention
يوفر الإجراء مساعدة فنية للأمانة الدائمة لمجموعة الخمس G5، في مجال الأمن وإدارة الحدود، من المتوقع أن يتم تدريب 600 عضو من المؤسسات الحكومية وقوات الأمن الداخلي، يعد هذا الإجراء مكماً للمهام التي تنفذها السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي (EUCAP النيجر على وجه الخصوص).	7000000	موريتانيا ومالي والنيجر	دعم G5 من أجل أمن الساحل Appui au G5 pour la sécurité au Sahel
وتهدف المبادرة بطريقة شاملة إلى تعزيز القدرات التقنية والمادية للسلطات والمنظمات المشاركة في هذه المجالات حتى تتمكن في نهاية المطاف من تولي مسؤولية السياسات والبرامج المتعلقة بحماية المهاجرين وإعادة إدماجهم في المنطقة بهدف تحسين إدارة الهجرة في المنطقة.	+ - 100000000	بوركينافاسو، الكاميرون، كوت ديفوار، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيا مالي ، موريتانيا النيجر ، نيجيريا السنغال ، تشاد	المبادرة المشتركة لحماية وإعادة إدماج المهاجرين في أفريقيا
يهدف هذا الإجراء الذي تنفذه الهيئة العليا لبناء السلام إلى توفير فرص العمل والتكامل الاجتماعي والمهني للجهات الاقتصادية الفاعلة، يتم الحوار مع الجهات الفاعلة الرئيسية في مجالات الهجرة غير الشرعية، يتم تحديد مشاريع لخلق فرص العمل ومرافقتها، مما يوفر شكلاً من أشكال إعادة الدمج المهني ومن المتوقع أن يتم توفير 65000 وظيفة وسيتم دعم 1650 شخصاً في إنشاء مشاريعهم الخاصة.	7925000	النيجر	خطة عمل الأثر الاقتصادي السريع في أغاديز Plan d'Action à Impact Economique Rapide à Agadez
تهدف الإجراءات إلى دعم السلطات المحلية في مواجهة تدفق المهاجرين وعواقبه، من أجل وضع تدابير مناسبة لمنع وإدارة حالات الأزمات، يتيح إنشاء مرصد التقاط وتحليل تدفق المهاجرين لتلبية احتياجات السكان المحليين واللجئين على نحو أفضل من خلال تدابير هيكلية، سيستفيد 180.000 شخص من تحسن ظروف معيشتهم	25000000	(النيجر)	تعزيز الإدارة المستدامة لعواقب تدفقات الهجرة

المصدر: موقع المفوضية الأوروبية <https://ec.europa.eu>

كما ساعد تنفيذ "خطة الاستثمار الخارجي للاتحاد الأوروبي Plan d'investissement extérieur de l'UE" في عام 2017 على معالجة بعض أسباب الهجرة غير الشرعية في إفريقيا، وركز على المشاريع التنموية، ومنها مشروع "بوست أفريقيا Boost Africa" الذي سيعزز فرص العمل.²⁶

ساعد إطار التدخل المنسق هذا على تطوير علاقة عملية قوية للاتحاد الأوروبي مع شركاءه الإفريقيين بشأن مسألة إدارة تدفقات الهجرة غير الشرعية، الذين اقروا بفوائد الهجرة المدارة والتزموا بمعالجة الفرص والتحديات معاً، مع الاعتراف بأن الهجرة غير الشرعية مصدر قلق مشترك لأفريقيا و الاتحاد الأوروبي معاً، ونتيجة لذلك فهي مسؤولية مشتركة تتطلب العمل المشترك، لذا التزم الاتحاد الأوروبي لضمان إدارة عمليات الهجرة غير الشرعية بشكل منتظم وآمن.

رابعاً: التحديات المطروحة على الاتحاد الأوروبي لإدارة الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي

بالرغم من هذا العزم للاتحاد الأوروبي لمواجهة تدفقات الهجرة، إلا أنه لا تزال طبيعتها ونطاقها غير متحكم فيهما، في عام 2016، حاول عدد قياسي من اللاجئين والمهاجرين عبور البحر الأبيض المتوسط للوصول إلى الشواطئ الأوروبية، أكثر من 181.000 شخص عام 2016 وفقاً لوزارة الداخلية الإيطالية، حيث اتخذت الغالبية العظمى منهم طريق وسط البحر المتوسط، وعبروا ليبيا (90٪ الحالات) والنيجر، وبالتالي فإن طريق وسط البحر المتوسط هو الطريق الأكثر استخداماً من قبل المهاجرين الذين يصلون في وضع غير قانوني إلى أوروبا.²⁷

تهدف معظم المشاريع الأوروبية في إطار الصندوق الائتماني للطوارئ لإدارة الهجرة في منطقة الساحل الإفريقي، إلى تقييد الهجرة غير الشرعية، وإحباطها من خلال تدابير الاحتواء والمراقبة، خصصت 4% لزيادة الوعي بمخاطر الهجرة غير الشرعية، وكذلك 25% لتنفيذ إصلاحات استراتيجية للعودة، و13% لتحسين عملية تحديد هويات المهاجرين، في المقابل، تم تخصيص 3% فقط من الميزانية لإنشاء طرق آمنة ومنتظمة، ما يبين أنّ المقاربة الأوروبية في إدارة الهجرة، تركز بشكل أكبر على أهداف الاحتواء

والسيطرة، وهي بذلك أبعد ما يكون عن الالتزام الذي تعهد به في إطار الركن الثاني لخطة عمل فاليتا "لتشجيع القنوات المنتظمة للهجرة والتنقل من بين البلدان الأوروبية والأفريقية"، أو حتى تسهيل الهجرة والتنقل بطريقة منظمة وآمنة ومنتظمة ومسؤولة.²⁸ وينتج عن غياب الاستثمار الكافي في فتح قنوات تنقل أكثر أماناً وأكثر انتظاماً داخل إفريقيا وأوروبا على حد سواء، فشل صندوق الاتحاد الأوروبي الإئتماني لأفريقيا، ليس فقط في أهدافه الإنمائية، ولكن أيضاً في أهدافه الإستراتيجية المرتبطة بالهجرة، وبدلاً من الحد من الهجرة غير الشرعية، سيؤدي تقييدها إلى إجبار المهاجرين ببساطة على اختيار طرق أكثر خطورة.

هذا الواقع يطرح على الاتحاد الأوروبي تحديات عديدة، يجب أن تكون موضوعاً لمقاربة تأخذ في الاعتبار الاختلافات على المستوى الوطني أو الإقليمي، وبالتالي، تخضع بلدان المغادرة والعبور والاستقبال لقضايا محددة وتمييزة تتطلب اتخاذ إجراءات على مستويات مختلفة، منها:²⁹

- تقليل المغادرة: من أجل وقف تدفق الهجرة غير الشرعية وتقليل عدد الضحايا، يجب خلق فرص اقتصادية وتوظيفية في المناطق ذات التدفق الكبير للهجرة، تعزيز وسائل مكافحة المتاجرين والمهربين وتحسين إدارة الحدود، حماية المهاجرين في طريقهم والمساعدة في العودة الطوعية وتشجيع إعادة الاندماج في الاقتصاد المحلي، فالعودة الإرادية (بتقديم المساعدة عندما يعبر المهاجرون الذين تقطعت بهم السبل والضعفاء عن رغبتهم في النظر إلى بلدهم الأصلي بدلاً من مواصلة رحلتهم المحفوفة بالمخاطر، من خلال الاتصال مع القنصليات للحصول على وثائق السفر، وإدارة عمليات الاسترداد العائلي في حالة القاصرين، وتنظيم المرافق الاجتماعية والطبية عند الحاجة)، وإعادة الإدماج (من خلال توفير الظروف لتلبية الاحتياجات الحيوية تتضمن إعادة الإدماج المجتمعي للمهاجرين العائدين كمشروع مجتمعي محدد، كما ويتم تقديم المشورة والتوجيه والمساعدة الغذائية والإقامة المؤقتة والدعم الطبي والنفس في بلدان العبور وعلى طريق الهجرة، وتقديم المساعدة والحماية للمهاجرين، خاصة في مراكز الاستقبال والعبور، مثلما يتم تنفيذ مهام البحث والإنقاذ للمهاجرين الذين هجرهم المهربون في الصحراء).

- جمع البيانات عالية الجودة لفهم ديناميات الهجرة وعواملها بشكل أفضل: يعد تحسين البيانات المتعلقة بتدفقات الهجرة وطرقها واتجاهاتها، وكذلك احتياجات المهاجرين، أمرًا ضروريًا لفهم مدى تعقيد الهجرة غير الشرعية، بحيث تعمل أدوات جمع البيانات ومراقبة الهجرة التي يتم تنفيذها بالتعاون مع الحكومات على مساعدة هذه الأخيرة على وضع سياسات وبرامج موضوعية لمواجهة التحديات وفرص الهجرة.

- دعم السكان المضيفين في بلدان العبور والسكان الذين يتعرضون للزوح القسري: إنّ التدفق الهائل للمهاجرين يؤثر على البنية التحتية، والنظافة، والصحة، والتعليم، وبشكل أعم على الظروف المعيشية للسكان المضيفين، الذين تأثروا بالفعل بشدة بالفقر الذي يؤثر على ما يقرب من 50% من السكان، على هذا النحو، يقوم الصندوق الائتماني بتنفيذ إجراءات لتعزيز مرونة السكان والحفاظ على التماسك الاجتماعي.

الخاتمة:

تعد الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي مشكلة معقدة، فعمل الاتحاد الأوروبي على اعتماد العمل المشترك لإدارتها، ولتنفيذ سياسته اتجاه هذه الظاهرة، ارتكز على مقارنة تعمل على تحقيق هدفين رئيسيين:

- هدف وقائي: يعالج الأسباب الهيكلية للهجرة غير الشرعية بوضع برامج تنموية، واتفاقيات استثمارية تجارية لخلق فرص العمالة في بلدان المنشأ؛
- والهدف الثاني أمني: يقوم على منع العبور غير القانوني للحدود المشتركة، من خلال الضوابط القانونية، ومكافحة دخول المهاجرين وتهريبهم بصورة غير قانونية، إما من خلال وكلاء أوروبيين أو مباشرة من قبل بلدان المنشأ والعبور المعنية.

وبالرغم من كل هذه المساعي الأوروبية للحدّ منها، إلا أنه لازال يعاني من نقص التحكم فيها ويواجه تحديات كبيرة، بسبب نقص البيانات وضعف مراقبة الحدود والإدارة والاحتياجات الإنسانية والاختلافات في تدفقات الهجرة والاتجار بالبشر، الأمر الذي يطرح مشاكل في إدارة الحدود في ظل غياب أنظمة فعالة لمراقبة هوية المهاجرين غير الشرعيين في منطقة ذات حدود طويلة، ما يستدعي تعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول العبور والمنشأ

بشكل أكثر اتساق من اجل تقويضها، وسيكون لتغير المناخ تأثيرات سلبية متصاعدة على هذه الظاهرة مستقبلا.

الهوامش:

¹ Centre Nationale de Ressources Textuelles et Lexicales, *sahel : etymologie et histoire*, sur le site web suivant : <https://www.cnrtl.fr/etymologie/sahel>, consulté le: 11/11/2019.

² taje mehdi, *sécurité et stabilité dans le sahel africain*, rome: Academic Research Branche, December 2006, p6.

³ Ndimina Alain Gédric, *les enjeux de sécurité internationale dans la bande sahélo-saharienne lutte contre le terrorisme ou course aux matières premières ?* Berlin : *études Européennes universitaires*, 2012, p11.

⁴ فال ولد بلال محمد، الأمن والاستقرار في منطقة الساحل: الواقع والمآلات، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://aqlame.com/article7649.html>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2019/4/24.

⁵ Organisation de Coopération et de Développement Economique (OCDE), *rapport sur: la zone écologique fragile des pays du Sahel*, avril 2006, p1.

⁶ OECD/SWAC, *An Atlas of the Sahara-Sahel: Geography, Economics and Security*, West African Studies, OECD Publishing, 2014, pp 18-19.

⁷ يخلف عبد السلام، مداخلة: منطقة الساحل الإفريقي ومنطق المفاهيم: من الدولة الفاشلة إلى مسؤولية الحماية، ضمن فعاليات الملتقى الدولي الموسوم: الساحل ضمن استراتيجيات القوى، المعهد الوطني للوثائق والتقويم والاستقبالية، 2015/03/02، ص 30.

⁸ Secrétariat Permanent du G5 Sahel, *le G5 Sahel*, sur le lien web suivant : <https://www.g5sahel.org/qui-sommes-nous/le-g5-sahel>, consulté le : 14/11/2019.

⁹ taje mehdi, *les défis sécuritaires au sahel: une analyse géopolitique*, sur le site web suivant : <https://www.cf2r.org/tribune/les-defis-securitaires-au-sahel-une-analyse-geopolitique/>, 29/04/2019.

¹⁰ حور عبد العالي، التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://arabaffairsonline.org/article?p=182>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2019/4/18.

¹¹ المرجع نفسه.

¹² Taje Mehdi, *les défis sécuritaires au sahel: une analyse géopolitique*, *op.cit.*

¹³ Commission Européenne, *Fonds fiduciaire d'urgence pour l'Afrique Région Sahel et Lac Tchad Répondre aux défis des flux migratoires dans les pays du Sahel*, sur le site web suivant : https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/migration_vf2.pdf, consulté le : 22/04/2019

¹⁴ عبد الرحمن أبو بكر أسامة ، استراتيجيات الاتحاد الأوروبي اتجاه الهجرة غير الشرعية القادمة من افريقيا، على الرابط الإلكتروني التالي: <https://roayahnews.com/>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2019/12/18

¹⁵ المرجع نفسه.

¹⁶ -رحمة معاذ عبد الله ، الإتحاد الأوروبي ومأزق الهجرة غير الشرعية، على الرابط الإلكتروني التالي:

<https://blogs.aljazeera.net/>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2019/12/19.

¹⁷ Joannin Pascale, *La coopération Union européenne/Afrique: l'externalisation des politiques migratoires européennes*, sur le site web suivant, <https://www.robert-schuman.eu>, consulté le: 23/04/2019

¹⁸ *Ibid.*

¹⁹ Guigou Jean-Louis, Landaburu Eneko, *Pour une nouvelle politique entre l'Europe et le Sud méditerranéen*, COP d'IPEMED, juin 2015, p4.

²⁰ *commission européenne, op.cit.*

²¹ Conseil européen Conseil de l'Union européenne, *Sommet de La Valette sur la migration 11-12 novembre 2015*, sur le lien web suivant : <https://www.consilium.europa.eu/fr/meetings/international-summit/2015/11/11-12/#>, consulté le : 18/12/2019.

²² International Organisation for Migration (IOM), *Mise en œuvre du plan d'action de La Valette 2015 : migration régulière, droits et protection des migrants*, sur le site web suivant: <https://www.iom.int/>, consulté le : 18/12/2019.

²³ European Commission, *European Union Emergency Trust Fund for Africa*, at the following web site: https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/index_en, accessed on: 18/12/2019.

²⁴ *commission Européenne, Le Fonds fiduciaire de l'UE pour l'Afrique*, sur le lien web suivant, https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/eutf_governance_final_fr.pdf, consulté le : 18/12/2019.

²⁵ *European Commission, European Union Emergency Trust Fund for Africa op.cit.*

²⁶ *European commission, plan d'investissement extérieur de l'ue*, sur le site web suivant: https://ec.europa.eu/commission/sites/beta-political/files/factsheet_eip_fr.pdf, consulté le : 19/12/2019.

²⁷ *commission européenne, Fonds fiduciaire d'urgence pour l'Afrique Région Sahel et Lac Tchad Répondre aux défis des flux migratoires dans les pays du Sahel, Op.Cit*

²⁸ *Oxford Committee for Relief Famine (OXFAM), UNE URGENCE POUR QUI ?Le fonds fiduciaire d'urgence de l'Union européenne pour l'Afrique : routes migratoires et aide au développement en Afrique*, sur le lien web suivant : <https://www-cdn.oxfam.org/s3fs-public/bp-emergency-for-whom-eutf-africa-migration-151117-summ-fr.pdf>, consulté le : 19/12/2019.

²⁹ *la commission européenne, Fonds fiduciaire d'urgence pour l'Afrique Région Sahel et Lac Tchad Répondre aux défis des flux migratoires dans les pays du Sahel, op.cit.*